

Distr.: General
4 February 2014

الجمعية العامة



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، موجهة من
البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان،

وتتشرف بإرفاق رد الجمهورية العربية السورية على التقرير المواضيعي الثاني الصادر
عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمعنون (بدون أثر:
الاختفاء القسري في سوريا)، وتطلب تعميم الرد المرفق كوثيقة رسمية من وثائق المجلس، تحت
البند ٤ من جدول أعماله، وأن يتم نشرها على موقعه الإلكتروني، قبل دورته الخامسة
والعشرين، بكافة اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة، مع اعتماد النسخة العربية كأساسية
لترجمة إلى اللغات الأخرى.

وتغتتم البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب لمكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان عن فائق
اعتبارها وتقديرها.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10792 050214 110214



* 1 4 1 0 7 9 2 *

المرفق

تشجب الجمهورية العربية السورية بأقوى عبارات الشجب التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والمعنون (بدون أثر: الاختفاء القسري في سوريا)، الذي يهدف إلى تشويه صورة الحكومة السورية من خلال توجيه اتهامات باطلة دون أدلة أو إثبات، في نهج غير مهني وغير موضوعي اتسم به عمل اللجنة منذ بدايته.

إنّ الجمهورية العربية السورية ترفض كل ما ورد في التقرير بشأن السلطات السورية، كما أنّ خطورة الاتهامات المسيّسة الواردة فيه، تستدعي أن تقوم الحكومة السورية بعرض النقاط التالية:

- تتابع لجنة التحقيق الدولية في تقريرها استهدافها لأجهزة الدولة السورية، وتشويه صورة أجهزة الدولة السورية، والنظام القانوني فيها، إلا أنّ مثل هذه الادعاءات، لم ولن تُثني الحكومة السورية، عبر أجهزتها كافة، عن واجبها الدستوري بحماية السكان في مواجهة الإرهاب، وحماية سيادة سوريا واستقرارها ووحدتها أراضيها، ضمن الأطر القانونية التي تحدد مهامها، وعلى رأسها ما تضمنه الدستور السوري؛
- تُسلم اللجنة بحالات وشهادات تأتيها من تسميهم منشقين ومعارضين، فتندفع لتبني تقريرها، وما تضمنه من توصيات بشكل انتقائي، على ادعاءات غير مثبتة، وتستخدمها للقفز إلى نتائج غير مرتبطة بما قدمته من تفاصيل لادعاءاتها المزعومة، وكيف لمن يملك أدنى حد من المنطق أن ينتظر من مصادر كهذه أن تُقدم إلا الاتهامات والأباطيل بحق الحكومة السورية؛
- لا زالت اللجنة غير مستعدة للنظر بموضوعية، وبطريقة عادلة ومنصفة، لما تقدمه الحكومة السورية من معلومات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وعلى مدى ثلاثة أعوام خلت، من وقائع موثقة حول جرائم وإرهاب المجموعات المسلحة، كما أنّها تخلت عن قبول أية معلومات تأتي من جهة محايدة أو غير ذات مصلحة بتأجيج الأزمة في سوريا؛
- التقرير مليء باستنتاجات مغلوطّة بشأن انتهاكات الحكومة السورية لالتزاماتها بموجب العديد من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذه الاستنتاجات التي حاولت اللجنة إضفاء الطابع القانوني عليها، قد توصلت إليها من خلال معلومات مجتزأة، وبطرق لا يُمكن إطلاق وصف العلميّة عليها، ومن الأمثلة على ذلك الفقرة (١٩) التي تدعي فيها اللجنة أنّها توصلت إلى "استنتاج" أن الاختفاء القسري أسلوب للعقاب، من خلال ما "استنتجه" أحد الجنود المنشقين بشأن حادثة مزعومة؛

- أشارت اللجنة إلى أنَّ من تصفها بـ "مجموعات المعارضة المسلحة" قد انتهجت سياسة أخذ الرهائن والخطف، إلا أنَّها تحدثت بإيجاز عن هذه الظاهرة الخطيرة مدعية أنَّ المجموعات لم تلجأ إلى هذا الأسلوب إلا مع العام ٢٠١٣، إلا أنَّ لدى المفوضية السامية ما يكفي من الأدلة والأسماء والتفاصيل التي قدمتها الحكومة السورية للعديد من حالات خطف المجموعات الإرهابية للمواطنين السوريين، ليس لسبب سوى عملهم في دوائر الدولة أو كونهم موالين لها، كما أغضت عينيها عن حالات الخطف التي تعرض لها الأطفال لابتزاز أهاليهم سياسياً ومالياً، وهي حوادث بدأت منذ بدايات الأزمة في العام ٢٠١١. ولقد أمنت اللجنة في إغفالها المتعمد للحقائق من خلال تجاهل حالات الخطف والتي كان ضحيتها أكثر من مرة عناصر يعملون في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تعمدت التغاضي عن المعلومات الكثيرة الخاصة باستخدام المدنيين كدروع بشرية أو احتجازهم بظروف مهينة لا إنسانية أو بوضع حدٍ لحياتهم بطريقة وحشية، أو عندما يظل مصيرهم مجهولاً لتظل آلاف العائلات السورية تعيش بين اليأس والأمل في انتظار عودتهم؛
- لا بد من التذكير أيضاً بأنَّ النظام القانوني في سوريا، وعلى نقيض ما تدعيه في تقريرها، يعكس المبادئ التي يقوم عليها الدستور السوري، من ضمان كرامة وأمن المواطنين والحفاظ على حريتهم الشخصية، وكفالة ضمانات الحق في محاكمة عادلة، كما أنَّه يضمن محاسبة أي من أفراد أجهزة الدولة تُنسب إليه أية مخالفات لواجباته، ويأتي في مقدمة هذه القوانين قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون السلطة القضائية ومراسيم وتعاميم عديدة تنظم عمل موظفي إنفاذ القانون وتكفل خضوعهم للمساءلة في حال مخالفة واجباتهم المسلكية؛
- ورغم الأحداث التي تشهدها سوريا، وإيماناً منها بمبدأ سيادة القانون، استمرت الحكومة السورية في إصلاح قوانينها، وإصدار قوانين جديدة لمعالجة المستجدات التي طرأت إثر هذه الأحداث، كما في المرسوم التشريعي (٢٠) لعام ٢٠١٣، الخاص بجريمة خطف الأشخاص، الذي أتى لمعالجة ظاهرة غريبة عن المجتمع السوري؛ إذ يعاقب هذا المرسوم كل من يخطف شخصاً حارماً إياه من حريته بقصد تحقيق هدف سياسي أو مادي أو بقصد الثأر أو الانتقام أو لأسباب طائفية أو بقصد طلب الفدية بعقوبات قد تصل إلى حد الإعدام في بعض الحالات، ولا بد من التأكيد في هذا السياق أنَّ عصابات إجرامية تستغل الظروف الحالية التي تشهدها سوريا لإلصاق التهم فيما يتعلق بمصير ضحايا هذه الممارسات بأجهزة الدولة ومؤسساتها؛
- إنَّ استنتاج اللجنة بأنَّ وجود (٣٠) حالة لدى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إنما هو مؤشر على الخوف من تقديم الشكاوى، هو استنتاج ساذج وغير علمي، فقد تعاونت سوريا بشكل تامٍّ ومستمر مع الفريق العامل المعني

بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن ادعاءاتٍ من هذا النوع تقع ضمن ولايته، وتُقدم له الحكومة السوريّة ما يتوفر لديها من معلوماتٍ حول الحالات التي تقع في إطار ولايته، والرقم (٣٠) لا يُشكل مؤشراً لظاهرة (رغم أن سوريا ترفض تعرض أي مواطن للاختفاء القسري)، في الوقت الذي ترخر فيه ملفات دول أخرى، بما فيها دول عظمى احتلت دولاً نامية، بآلاف حالات الاختفاء القسري؛

- يؤكد التقرير مرة أخرى صحة مشاغل سوريا حول مقاربة هذه اللجنة المسيسة والتي تضع تقاريرها وتصريحاتها وتحركاتها بما يخدم الأجندات الهادفة إلى تحميل سوريا مسؤولية الأحداث والتغاضي بالمقابل عن جرائم الإرهاب الوهابي التكفيري، ويؤكد هذه المشاغل مضامين تلك التقارير وتوقيت إصدارها المتزامن مع أهداف سياسية محددة ومعروفة؛

- وأخيراً، إن كانت اللجنة قلقة من حالة "الرعب" التي ادعت أنّها منتشرة بين المواطنين السوريين، وإن كانت، كما تدعي في تقريرها، حريصة على أن تسود الطمأنينة حياتهم، فلترجع أسلوب عملها وتحليلها لمعطيات الأحداث التي تشهدها سوريا، وليسأل أعضاؤها ضمايرهم ماذا حققوا حتى الآن لوضع حدٍ للواقع المؤلم الذي يعيشه السوريون من جراء إرهاب المجموعات المسلحة وتأثيره المدمر على حقوقهم الأساسية وأمنهم، وما هي إنجازاتهم لردع الدول التي تقف خلف ممارسات هذه المجموعات، فتُسخر كل إمكاناتها الماديّة، وتذهب إلى أبعد الحدود في التهييج الإعلامي والتحريض الطائفي، لتحقيق مآربها في تقويض استقرار سوريا وسلامة شعبها، وتهدم إرثها الحضاري.